

Distr.: General
28 September 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ٨ من جدول الأعمال

المناقشة العامة

رسالة مؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى
الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طي هذه الرسالة البيان الخطي المقدم من وفد المملكة المتحدة في
إطار ممارسة حق الرد على الملاحظات التي أدلى بها السيد ماريانو راجوي في الجمعية العامة
يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية
العامة، في إطار البند ٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) مارك ليال غرانت

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق

031012 031012 12-52477 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

البيان المقدم من وفد المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في إطار ممارسة حق الرد على الملاحظات التي أدلى بها رئيس وزراء إسبانيا في المناقشة العامة التي جرت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

تذكر المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بسيادتها على إقليم جبل طارق والمياه الإقليمية المحيطة به وتعيد تأكيد أن إقليم جبل طارق، باعتباره إقليماً منفصلاً اعترفت به الأمم المتحدة وأدرج منذ عام ١٩٤٦ في قائمتها للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، يتمتع بالحقوق الفردية والجماعية التي يمنحها ميثاق الأمم المتحدة. وينص دستور جبل طارق لعام ٢٠٠٦ على إقامة علاقة حديثة وناضجة بين جبل طارق والمملكة المتحدة. وهو وصف لا ينطبق على أي علاقة قائمة على الاستعمار.

وتعيد المملكة المتحدة تأكيد ما التزمت به لشعب جبل طارق منذ وقت طويل من أنها لن تدخل أبداً في ترتيبات تنتقل بموجبها السيادة عليه إلى دولة أخرى بغير رضاه. كما تؤكد المملكة المتحدة أنها لن تدخل في أي مسار للتفاوض على السيادة لا يكون جبل طارق راضياً عنه.

وتشير المملكة المتحدة إلى أنها تود هي وجبل طارق على السواء مواصلة أعمال المنتدى الثلاثي للحوار، باعتباره وسيلة تفوق كل ما عداها من حيث كونها ذات مصداقية وبناءة وعملية لتعزيز العلاقات بين المملكة المتحدة وجبل طارق وإسبانيا بما يعود بالنفع على جميع الأطراف، رغم تسليم المملكة المتحدة بأن المنتدى لا يمكن أن يستمر في غيبة الاتفاق بين جميع الأطراف على استئنافه. وتأسف المملكة المتحدة لأن حكومة إسبانيا انسحبت من هذه المحادثات في عام ٢٠١١ وتعلن استعدادها لاستكشاف سبل جديدة للمضي قدماً بالحوار والتعاون بشأن المسائل موضع الاهتمام المشترك بأي وسيلة تعكس بشكل كامل مصالح شعب جبل طارق وحقوقه ومسؤولياته.

ولا تزال المملكة المتحدة تربطها علاقات قوية بإسبانيا وستواصل العمل على نحو بناء فيما يخص جميع المسائل المتصلة بجبل طارق.